

Distr.: General
9 September 2020
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

مذكرة شفوية مؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة بأن تقدم إلى اللجنة تقرير التنفيذ الذي أعدته السلطات الوطنية لهنغاريا عملاً بالفقرة 8 من القرار 2509 (2020) فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير تجميد الأصول وقيود السفر المفروضة على الأشخاص المذكورين في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 20 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

تقرير هنغاريا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2509 (2020)

تتخذ السلطات الهنغارية بشكل مباشر التدابير التقييدية المفروضة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى القانون الجديد لتنفيذ التدابير التقييدية المفروضة من الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأموال والأصول (والمشار إليه فيما يلي بالقانون الجديد)، الذي دخل حيز النفاذ في 26 حزيران/يونيه 2017.

وبما أن القانون السابق، الذي كان يتم بموجبه تنفيذ التدابير التقييدية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال لوائح الاتحاد الأوروبي السارية بشكل مباشر، فإن أحد الأهداف الرئيسية للقانون الجديد يتمثل في تنظيم الوضع القانوني وكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن في الوقت المطلوب وبشكل مباشر (بما في ذلك التدابير التقييدية المالية المفروضة على ليبيا).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه استناداً إلى القانون الجديد، تُعتبر الجهات المقدمة للخدمات المالية وغير المالية (وفقاً لتعريفها في القانون رقم 53 لعام 2017 بشأن منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) ملزمة بإعداد قواعد داخلية لضمان الامتثال للالتزام المنصوص عليه في القانون الجديد. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون لدى الجهات المقدمة للخدمات نظاماً للفرز يكفل التنفيذ الفوري للجزاءات المالية المحددة الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمن القانون الجديد مراجعة وتوضيح القواعد المتعلقة بحماية البيانات، والإجراءات المتعلقة بالإعفاءات، وحظر إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية، والقيود المفروضة على تحويل الأموال، فضلاً عن نوع خاص من سبل الانتصاف القانوني.

وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية

أُدمجت قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا في بروتوكول تحليل المخاطر الذي وضعته وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية، كما أُدمجت جميع التدابير التقييدية المتعلقة بالأموال والأصول التي اعتمدها كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وعملاً بالقانون الجديد، يتعين على الكيانات الملزمة بتنفيذ التدابير أن تقوم بالرصد المستمر لما يصدر من قوانين للاتحاد الأوروبي وقرارات لمجلس الأمن تفرض تدابير تقييدية متعلقة بالأموال والأصول، وكذلك رصد التعديلات اللاحقة التي تدخل على هذه القوانين والقرارات.

وتقوم الكيانات الملزمة والهيئات التي تحتفظ بسجلات الأصول فوراً بإبلاغ الهيئة المسؤولة عن إنفاذ التدابير التقييدية المتعلقة بالأموال والأصول (ألا وهي وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية في حالة هنغاريا) عن جميع البيانات والوقائع والظروف التي تشير إلى أن جهة خاضعة لتدابير تقييدية متعلقة بالأموال والأصول لديها أي أموال أو موارد اقتصادية داخل أراضي هنغاريا تندرج ضمن نطاق التدابير التقييدية المتعلقة بالأموال والأصول.

وليس لدى وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية، ولم يكن لديها، أي معلومات تقتضي، أو اقتضت في السابق، اتخاذ تدابير في إطار نظام جزاءات الأمم المتحدة المفروض على ليبيا.